

بريطانيا تشكك بـ 30% من عمليات عمالقة تدقيق الحسابات



دفعت سلسلة من الفضائح المالية البارزة أعمال أكبر شركات تدقيق الحسابات في العالم إلى دائرة الضوء، حيث تتراكم عليها الدعوات القضائية في المملكة المتحدة، على الرغم من المحاولات الحكومية لضبط القطاع. وتواجه الشركات الأربع الكبرى، برايس ووترهاوس كوبرز (بي دبليو سي) و«كيه بي أم جي» و«ديلويت» و«أرنست آند يونج» (إي واي) دعوى قضائية من قبل عملاء أو مؤسسات تخضع للتدقيق التنظيمي، حيث قالت هيئة الرقابة في القطاع إن 30% من عمليات التدقيق التي أجرتها هذه الشركات لم تكن جيدة بما يكفي خلال السنة المالية المنتهية في مارس. وتعرضت «كيه بي أم جي» على وجه الخصوص لانتقادات شديدة بسبب عملها في عمليات تدقيق حسابات مصرفية. وتشمل القضايا الأخيرة المرفوعة ضد الشركة، غرامة بملايين الجنيهات الاسترلينية لعملها على بيع شركة «أتش آي جي كابيتال» التي تباع أسرة النوم. بينما تواجه «بي دبليو سي» دعوى قضائية من قبل مديري وكالة سيارات السباق «جيه دي كلاسيكس»، حيث اتهمت بالإخفاق في اكتشاف احتيال في حسابات الشركة، مما أدى إلى تكبدها خسائر بقيمة 41 مليون جنيه إسترليني.

وقال المتحدث باسم «بي دبليو سي» معلقاً على الدعوى: «نعتقد أن الادعاء لا أساس له وسندافع عن أنفسنا بقوة». من جهة أخرى غرمت «ديلويت» بـ 15 مليون جنيه إسترليني في العام الماضي، بعد اخفاقها في تدقيق حسابات شركة

«أوتونومي كوربوريشن»، وهي أكبر عقوبة يفرضها مجلس التقارير المالية (إف آر سي) على الإطلاق. وتبحث شركة «أرنست آند يونج»، التي تتعرض لانتقادات شديدة بسبب عملها في تدقيق حسابات شركة «واير كارد» في ألمانيا، في دعوى قضائية محتملة بشأن عملها التدقيقي في شركة «إن أم سي هيلث» المدرجة في لندن، وهي شركة تقدم خدمات رعاية صحية التي تسعى لإعادة هيكلة ديون بقيمة 4 مليارات دولار. (بلومبيرج

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.